الفصل الثالث

اقتصاديات التعليم

(مفهومه - أهميته - مبرراته)

مقدمة

أولا – مفهوم اقتصاديات التعليم

ثانيا – مفهوم القيمة الاقتصادية للتعليم

ثالثا – الأهمية الاقتصادية للتعليم

رابعا – العلاقة بين الاقتصاد والتعليم

خامسا – التعليم استهلاك أم استثمار

سادسا – مجالات البحث فى اقتصاديات التعليم

سابعا – مبررات اهتمام الاقتصاديين التعليم

ثامنا – اعتبارات الاهتمام باقتصاديات التعليم

تاسعا – الاستفادة من اقتصاديات التعليم

عاشرا – قياس العائد الاقتصادى من التعليم

أ - الهدف من قياس العائد من التعليم

ب - صعوبة ومشكلات قياس عائد التعليم

الفصل الثالث

اقتصاديات التعليم

(مفهومه – أهميته – مبرراته)

مقدمة :

من التخصصات التربوية الجديدة التى ظهرت خلال العشرين سنة الماضية وأثرت فى الفكر التربوى والعمل الإدارى تأثيرا واضحا فى كثير من البلدان هو اقتصاديات التعليم وهو علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماديا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة فى المجتمعات التى يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين واقتصاديات التعليم بهذا المعنى تركز على أربعة أمور أساسية وهى كالتالى :

1- العملية التى يتم بموجبها إنتاج التعليم والتدريب .
2- توزيع التعليم والتدريب فى المجتمع بين الأفراد والجماعات .
3- مقدار ما ينفقه المجتمع على هذا التعليم والتدريب من وقت وجهد ومال وأنواع النشاط التربوى التى يتم اختيارها .
4- ناتج التعليم وكفايته الكمية والنوعية .

أولا – مفهوم اقتصاديات التعليم

وقد اشتق كون Cohn تعريفا لهذا العلم استنادا لتبنية تعريفا معينا للاقتصاد وآخر للتربية فقد عرف اقتصاديات التعليم فى رأيه بأنه دراسة كيف يختار الأفراد والمجتمعات باستخدام النقود أو بدون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية وبخاصة من خلال التعليم الرسمى لإنتاج متواصل عبر الزمن

لأنواع متعددة من التدريب ، وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية وتوزيعها فى الوقت الحاضر وفى المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة .
وعليه فإن اقتصاديات التعليم فى رأيه تتعلق أساسا بالجوانب التالية :

1- عملية إنتاج التعليم .
2- توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة .
3- كمية الأموال التى يجب أن ينفقها المجتمع أو أى من أفراده على الأنشطة التربوية ، وأى أنواع من الأنشطة يجب اختيارها .

ولقد قدم الدكتور الغنام تعريفا جيدا لهذا العلم فهو من وجهة نظر علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب وعقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة فى المجتمعات التى يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين .

ونجد أن هناك تأييد لهذا التعريف مع بعض التبسيط ليأخذ الوضع التالى :
العلم الذى يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشريا وماليا وتكنولوجيا وزمنيا .
ويرجع تفضيل هذا التعريف إلى أنه يتسم بالعديد من السمات الإيجابية التى من أهمها :

1- يركز هذا التعريف على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية على اختلاف أنواعها ، ولعل هذا مطلب لكل دول العالم ، ولا سيما النامى منها ، بعد زيادة نفقات التعليم إلى حد فاق إمكانيات أغلب الدول ، وبخاصة بعدما اشتدت الأزمات الاقتصادية فى الوقت نفسه .

2- يعترف هذا التعريف ضمنا بأن لكل هدف عدة طرق لتحقيقه وعلينا اختيار أفضل الطرق ، وفقا لمعايير مقبولة ومناسبة لكل دولة على حدة مثل التكلفة والوقت والجهد والموارد والإمكانات البشرية .

3- يركز هذا التعريف على هدف سام ، وهو بناء البشر وتكوينه بناء شاملا متكاملا يقصد بالشمول أن يتم البناء البشرى من جميع النواحى الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية وغيرها ، ويعنى التكامل إلا يتم النمو من ناحية من النواحى السابقة على حساب ناحية أخرى ، والناحية السابقة تكسب هذا العلم صفة إنسانية ولا تجعله مجرد علم تجارى يركز فى التعليم على العائد النقدى (المادى) ويهمل باقى الجوانب وعليه فإن هذا التعريف ربما يغير وجهة نظر هؤلاء المعارضين لهذا العلم بحجة أنه يركز على العائد المادى ، ويهمل باقى الجوانب الإنسانية .

4- هناك تكامل بين التعليم والتدريب وفقا لهذا التعريف سواء أثناء الدراسة أو بعدها فى مجالات العمل ؛ فالتدريب أثناء العمل من المطالب الحيوية فى عصر العلم والتكنولوجيا ، حيث تشير الدراسات إلى ضرورة مواكبة التدريب للتعليم ، ووجوب التركيز على التدريب أثناء العمل لمقابلة التغيرات فى المهن ، حتى أن إحدى الدراسات اليابانية الحديثة 1986 اشارت إلى أنه فى فترة تتراوح ما بين عامين إلى ثالثة أعوام من بداية عمل المهندسين اليابانيين ، فإن أكثر من 40 ٪ منهم يتبعون تخصصات فنية مختلفة إلى حد كبير عن تلك التى درسوها فى الجامعة ومن هنا تتضح أهمية التدريب أثناء الخدمة من ناحية وضرورة الإعداد الشامل أثناء الدراسة من ناحية أخرى .

5- يتكامل البناء الفردى والبناء الاجتماعى ضمن هذا التعريف دون تضحية بأى منها على حساب الآخر .

6- على الرغم من اهتمام هذا التعريف بالحاضر إلا أنه لا يغفل المستقبل ومحاولات تطويره .

7- يؤكد هذا التعريف ضمنا على العدالة فى توزيع التعليم والتدريب بين الأفراد والجماعات ، ومن هنا يؤكد مرة أخرى على أهمية توافر النزعة الإنسانية فى هذا المجال .

8- يتفق هذا التعريف مع تعاليم الدين الحنيف الذى يؤكد على الاقتصاد فى النفقات والاعتدال فى الأمور والشمولية فى تربية البشر والعدالة فى كل شىء .

كما يشير محمود عابدين إلى تعريف Cohn الذى يقول أن اقتصاديات التعليم دراسة كيف يختار الأفراد والمجتمعات باستخدام النقود أو بدون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية ، وبخاصة من خلال التعليم الرسمى لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات والأفكار الشخصية وتوزيعها فى الوقت الحاضر وفى المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة .

ونلاحظ هنا أن مفهوم اقتصاديات التعليم لدى كون Cohn هو عبارة عن حقل من حقول للدراسات الاقتصادية التى تعنى بإنتاج التعليم ، ويكفى كون Cohn هنا إشارته الهامة هذه حيث أكد أن الربط المحكم بين الاقتصاد والتعليم ليس من حيث اعتماد كل منهما على الآخر أو حاجة كل منهما إلى الآخر ولكن من حيث أن الوظيفة الأساسية للتعليم هى عملية إنتاج وهذا يعنى بالضرورة أن المؤسسات التعليمية هى مؤسسات إنتاجية يجب أن تتوفر لها من جانب القدرة على الإنتاج ثم يجب أن يكون المنتج على درجة من الإتقان والكفاءة كما هو الحال فى المؤسسات الصناعية .

ويضيف كون Chon بعدا آخر لمفهوم اقتصاديات التعليم وذلك من خلال تعريفه له عندما يشير إلى توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات وهذا بالطبع يتماشى مع فكرة إنتاج التعليم فالمؤسسة المنتجة تعتنى أيضا بالتوزيع .

أما ماجندار Majundar أكد على أن مفهوم اقتصاديات التعليم هو أنه يدور حول ركيزتين هامتين وهما أن التعليم إنتاج واستثمار .

ومما تقدم حول مفهوم اقتصاديات التعليم نستنتج أنه علم يعتمد على توظيف العمليات الاقتصادية كالإنتاج والدخل والفوائد والاستثمار والاستهلاك والفائض فى العملية التعليمية ، مما يسهم بعد ذلك فى الضبط المؤسسى للتعليم ويجعله قادرا على تحقيق أهدافه وتوقعاته ، والذى يجعلنا ننحو فى فهمنا لاقتصاديات التعليم هذا المنحى هو أن اقتصاد التعليم سوف يساهم فى ترشيد دوره لأن الاقتصاديون كانوا ولا يزالون على يقين من أن النمو الاقتصادى لا يمكن له أن يتحقق دون إعداد وتدريب القوى البشرية من خلال التعليم أى أن هناك ربطا محكما بين الاقتصاد والتعليم وأن هناك حاجة فى الماضى والحاضر لأفراد علم يساهم فى توظيف هذا الربط لمصلحة كل من التعليم والاقتصاد .

ويمكن أن نحدد ما يلى :

1- إن المنظور الاقتصادى للتعليم أصبح حاجة متزايدة .
2- إن التعليم عبارة عن عمليتين إنتاج واستثمار .
3- أنه لابد من ضوابط اقتصادية لعمليات الإنفاق والعائد فى التعليم.
4- إنه لابد من التعامل مع التعليم من خلال روح المؤسسة الاقتصادية.
5- لابد من تحقيق درجة كافية من توزيع التعليم على كافة فئات أفراد المجتمع .

ثانيا – مفهوم القيمة الاقتصادية للتعليم :

إن مفهوم القيمة الاقتصادية للتعليم لا ينطلق من فراغ ولا يمكن دراسته وإبراز جوانبه المختلفة منعزلا عن ثقافة المجتمع ، خاصة وأن المفهوم الشامل للثقافة يتضمن التكامل بين وظائف التربية .

ويرى أحد رجال الفكر فى هذا المجال أن الوظيفة الفكرية لا تستقيم إلا فى إطار خلقى كما تهدف إلى تنمية قيم خلقية فى سياق صراع الفرد والجماعة من أجل تطوير الحياة ، ثم أن التربية وهى تمكن الرفد من وجوده الاجتماعى ومن مواجهة مشكلات التطور لابد أن تنمى فى هذا الفرد صفات خلاقة تجعله قوة فى ثقافة مجتمعة ، ومن هنا فإن هذا التكامل لابد أن يقضى على التمييز الذى كثيرا ما ظهر بين ما يسمى بالقيم الثقافية والقيم الاقتصادية للتعليم ، وهو التمييز الذى يعنى تناقضا بين الثقافة والاقتصاد ، أو بين فن المعيشة الذى يسميه البعض ثقافة وبين ممارسة أساليب كسب العيش التى تبدو فى نظر البعض أيضا وكأنها بعيدة عن هذه التسمية أو هى أقل مرتبة من الثقافة .

وبدأ النظر والحديث عن القيمة الاقتصادية للتربية عند كثير من التربويين وبعض رجال الاقتصاد فأولئك الذين يعطون التعليم قيمة عالية ، ومنهم هؤلاء الذين يعتبرون جزءا من النظام التربوى ، ربما تنظرون إلى مثل هذا الجهد على أنه تدخل فى شئونهم ، لا يؤدى إلا إلى تحقير الأهداف الثقافية للتربية ، فالتربية فى نظرهم تحتل مكانا بعيدا عن الحسابات الاقتصادية ، لاعتقادهم بأنها أكثر من أن تكون مادة للتكاليف والعوائد ، ومن ثم فإن الحديث عن التعليم على أنه استثمار كأنه يتضمن فى نظرهم الحديث عن شىء مادى .

وإن الجانب الاقتصادى للتربية اليوم أصبح من الأمور ذات الأهمية ، فقد جاء الاهتمام به نتيجة الكشف عن دوره فى تكوين رأس المال البشرى الذى يعتبر السبيل الحقيقى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية فى البلاد النامية والمتقدمة على السواء ، فقد تكاتفت عوامل عديدة على إبراز دور التعليم وتقديره فى مجال الاقتصاد خاصة فى ظل تزايد سرعة نمو السكان ، وفى مواجهة مطالب التطورات التكنولوجية المتقدمة والمتنوعة ، كما أدى تزاحم مطالب النمو الاقتصادى ، ورغبة البلاد النامية والمتقدمة فى إحداث مزيد من التنمية الثقافية والاجتماعية ، وغير ذلك من العوامل التى دعت إلى محاولة إيجاد معادلة جديدة بين الاقتصاد والتربية ، تربط بين حاجة النمو الاقتصادى إلى الأعداد المكانية من الأفراد المدربين وبين النمو التعليمى من ناحية ، وبين المهارات والمعارف اللازمة لمجالات التنمية المختلفة وبين مستويات التعليم وأنواعه من ناحية أخرى ، وبهذه المحاولة اتضح الارتباط بين الحاجة إلى الاستثمار البشرى وزادت العلاقة بين متطلبات التعليم المادية وبين متطلبات النمو الاقتصادى من القوى البشرية المؤهلة والمدربة .

وبذلك يمكن عزل القيمة الاقتصادية للتربية عن النظرة الشمولية الكلية لمفهوم الثقافة بعد وضع تصور كامل عن العلاقات القوية التى تربطهما من أجل إخضاع مفهوم القيمة الاقتصادية للتربية للدراسة والنقد والتحليل .

ثالثا – الأهمية الاقتصادية للتعليم :

إن النظرة الاقتصادية للتعليم لم تكن بالأمر الحديث كما أن آثار هذا الاهتمام لم تكن فى إطار النمو الاقتصادى والتنمية بل يرجع الاهتمام بالتعليم وخاصة من قبل رجال الاقتصاد إلى عهد آدم سميث Smith ، وكما حاول أيضا وليم بيتى W-Petty قياس قيمة رأس المال البشرى وبين أن مردود الاستثمار إلى رأس المال البشرى كان عاليا جدا وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة

تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم .

ووضح مالثوس Malthus أن التعليم عامل من عوامل تحديد النسل كما رأى أن التعليم طريق لتنمية صفات الحرص والتدبير والادخار .

وكان الفريد مارشال A-Marshal من أوائل من أبرز القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى البشر ، كما يرى أن العامل فى حاجة إلى تعليم عام بجانب التعليم المهنى حتى ولو كان للتعليم العام نتائج تطبيقية مباشرة ذلك أنه يجعل الإنسان أكثر فطنة وتهيؤا كما يصبح مواطنا للثقة فى عمله اليومى وهذا كله يجعل منه عنصرا هاما من عناصر الإنتاج المادى للثروة .

وأن أهمية النظام التعليمى لا تكمن فى كونه أحد الأنظمة الرئيسية والعاملة فى المجتمع بل فى كونه الأداة التى تقوم على تشكيل وضع القيادات التى توكل إليها مهمة تغيير وجه الحياة فى المجتمع والقوة التى تهيمن على إدارة غرفة العمليات التى تتحكم فى توجيه مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه ، وأنه يكون بالإمكان إظهار أهمية التعليم ودورة فى المجتمع من خلال التعرف على نوعية العلاقات التى تربطه بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

وأن الاهتمام باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية التى تدخل فى صميم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يبدأ إلا فى العصور الحديثة ، وذلك عندما اتجه بعض العلماء إلى التركيز على أهمية التعليم ومحاولة قياس العائد من الاستثمارات التى تخصص له ، وكان الفريد مارشال أول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمارات فى التعليم إذ قرر بأن أكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى البشر .

ولما كان التعليم هو الأداة التى تقوم على إعداد العنصر البشرى ورفع درجة كفاءته فإن هدف رفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته أصبح من الأهداف التى تأتى فى مقدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى المجتمعات ويمكن تلخيص أهمية التعليم الاقتصادية فى النقاط التالية :

1- توفير فرص أفضل لحدوث تقدم علمى وتطور تكنولوجى فى المجتمع وبالتالى زيادة درجة التخصص فى العمل ورفع الكافية الإنتاجية ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادية .

2- تزويد المجتمع باحتياجاته من الكفايات العامة والمهارات الفنية التى تتطلبها عملية التنمية والتى تساهم مساهمة فعالة فى تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية فى المجتمع .

3- زيادة الطلب على الكثير من السلع والخدمات وبالتالى فتح مجالات أوسع للعمالة والإنتاج .

4- يقوم التعليم بدور أساسى فى تهيئة وسائل التفكير الموضوعى واكتشاف قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها ، كما يزيد من القدرات الخلاقة والإبداع .

5- يعد التعليم القوة المحركة لزيادة طموح وتطلعات الأفراد والجماعات والوصول بهم إلى أرقى المستويات الحضارية وإتاحة الفرص أمامهم للحراك والترقى فى السلم الاجتماعى .

6- يعتبر التعليم الركيزة الأساسية فى إحداث التنمية السريعة عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات لتقبل عمليات التغير الاجتماعى المصاحبة للتنمية .

7- أكد علماء الاقتصاد أهمية تنمية الموارد البشرية واعتبروا التعليم استثمارا بشريا قوميا وقد اثبت شولتز Schaltz ان أكثر من 50 ٪ من الارتفاع الذى طرأ على الدخل القومى الأمريكى إنما يرجع إلى ما طرأ

على التعليم والثقافة من تقدم أدى إلى تقدم إنتاجية العامل .

8- إن من أهم عوامل التنمية الاقتصادية هو رأس المال المادى ورأس المال البشرى (القوى العاملة) التى لا تقل أهمية عن رأس المال المادى فى عمليات التنمية والاستثمارات الرأسمالية والمشروعات الاقتصادية أيا كان نوعها أو مجالها فى الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء لا تقوم وحدها ولكنها تقوم بناء على رغبة الإنسان وذلك بعد توفير الخبرة الفنية والتى يقوم بتشغيلها وتنظيم إنتاجها ، ولقد أصبح التعليم وما يرتبط به من الإعداد الثاقفى والمهنى للقوى البشرية كعامل أساسى من عوامل التنمية الاقتصادية .

وهناك من يؤكد أهمية اقتصاديات التعليم فى المجالات الآتية :

1- الإسهام فى تحديد أفضل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية المادية والبشرية فى أنواع التعليم المختلفة وبما يتناسب مع أهداف كل نوع من أنواع التعليم فى المجتمع .

2- يهتم بتحديد تكاليف كل نوع من أنواع التعليم وكل مرحلة من مراحله سواء فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل فى ضوء مؤشرات الوقت الراهن ، وهنا يظهر دور الوضع الاقتصادى فى الدولة فى تحديد مثل هذه التكاليف .

3- يدرس نظم التعليم الموجودة فى البلاد وتقويم مثل هذه النظم وتحديد مدى مناسبتها وكفايتها لمختلف أنواع التعليم .

4- يسهم فى إيجاد العديد من المصادر الإضافية التى يمكن الاعتماد عليها فى تمويل التعليم بجانب التمويل الحكومى .

5- يهتم بالتعرف على مدى إسهام التعليم فى معدلات النمو الاقتصادى ومحاولة زيادة فعالية فى هذا المجال .

6- دراسة عوائد التعليم خاصة الاقتصادية والمادية ومقارنة تكاليف التعليم مع العوائد المتحققة منه لتحديد مدى إمكانية زيادة الإنفاق على التعليم أو الحد منه .

7- دراسة العلاقة بين سوق العمل واحتياجاته من القوى العاملة فى التخصصات المختلفة .

8- دراسة العدالة فى توزيع الموارد والإمكانات المالية والمادية على أنواع التعليم المختلفة .

وبهذا يتضح أن الاقتصاد يتأثر بالتربية وكذلك يؤثر فيها لأن التربية هى التى تكون له القوى البشرية التى تتحمل مسئولية العمليات الاقتصادية المختلفة من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك ، وكلما كانت هذه القوى البشرية على مستوى ممتاز من المعرفة والمهارة المكتسبة بحيث تتفق عملها وتخلص فى أدائه وتقوم به عن رشد ووعى كان النظام التربوى ناجحا فى مهامه وبالتالى يستطيع النظام التربوى أن يحقق أهدافه باقتدار .

ومن أجل ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن على نظام التعليم أن يركز بالدرجة الأولى على إعداد القوى العاملة خدمة للتنمية الاقتصادية التى تقوم بها الدولة باعتبارها مؤسسة اقتصادية كبرى تسيطر على أدوات الإنتاج وتوجهها إلى زيادة الدخل القومى وفى هذه الالة تصطبغ وجهة نظر التربويين فى مثل هذه المجتمعات بالصبغة الاقتصادية فيرون التعليم عملية اقتصادية كبرى تلعب دورا أساسيا فى التنمية عن طريق إعداد القوى العاملة لتنمية مهارتها العلمية والعملية اللازمة للإنتاج .

الأهمية الاجتماعية للتعليم : يعتبر التعليم الأداة التى يتم من خلالها تثقيف مختلف الأفراد والجماعات وإفساح المجال أمامهم للاضطلاع على الجديد من الأساليب التكنولوجية والمستحدثة من الأفكار والنظريات التى

تشكل فى مجموعها حصيلة المعرفة العلمية والتجربة الحضارية لمختلف شعوب العالم ويمكن تلخيص الأهمية الاجتماعية للتعليم فيما يلى :

1- يقوم التعليم بإنتاج العناصر القيادية التى توكل إليها مهمة قيادة المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة وهى القيادات التى تتوم على تطوير كافة مجالات العلم والمعرفة فيها .

2- يسهم التعليم فى تضييق حدة الفجوة الحضارية فى المجتمع وخاصة فى المجتمعات المختلفة وبالتالى تقليل الفروق بين مختلف الطبقات وما تحصل عليه من دخول .

3- يسهم التعليم فى خلق الإنسان المتحضر الذى يتميز بقدرته على استيعات الحديث من الأساليب الحياتية والمعارف التكنولوجية ورغبته فى ترك القديم من العادات والتقاليد البالية وبالتالى نشر الأفكار التقدمية ومحاربة الأفكار التقليدية وإرساء الأساس لحركة المجتمع فى تطوره وتقدمه .

4- يقوم التعليم بالارتفاع بمكانة الإنسان وإنسانيته وزيادة مقدرته على التمتع بحياته وذلك من خلال ما يتوفر له من زاد نفسى يجده فيما يصل إليه من تراث فكرى وحضارى وما يحصل عليه من أدوات تكنولوجية ووسائل ترفيه وراحة .

5- يقوم أيضا التعليم بتسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة المتباعدة والمساهمة فى خلق وتطوير المجتمعات العلمية التى ما فشلت تخدم هدف تطوير الحياة الإنسانية .

6- يعتبر التعليم إحدى القوى المحررة للأفراد والمجتمعات فهو يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم إلى الصعود فى السلم الاجتماعى كما يساعد الجماعات الموجودة فى المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

7- يحفز التعليم الأفراد إلى تحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا لتقبل التغيير والرغبة فيه فالإرادة الحرة الواعية التى هى حصيلة التعليم والتربية بمفهومها الاجتماعى الواسع وكلما تعمقت جذورها إلى النظم والأدوار والمكانات الاجتماعية واتسعت أبعادها إلى أنماط وأشكال العلاقات الإنسانية استطاعات أن تكون أداة إيجابية فى إحداث التغير بطريقة تقدمية .

8- ينعكس أثر التعليم فى حياة المجتمع بما يوفره من مناخ ثقافى يرفع فيه من مستويات رغبات الأفراد وسعيهم نحو تحقيق هذه الرغبات ولعل التدخل الوثيق بين التربية والتنمية الاجتماعية يهدف أساسا إلى إعداد رجال لديهم من المعلومات والقدرات ما يلزم لإنماء الاقتصاد لفائدة الإنسان والمجتمع .

وقد أثار تحليل عائد العمل إلى عوامله الاقتصادية والمادية وعوامله الاجتماعية والإنسانية اهتمام الدول النامية فى النظرة إلى مشكلة أولويات التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية فى ضوء ظروفها السياسية والاقتصادية ومطالبها التنموية العاجلة .

لذلك أظهر بعض الاقتصاديين أهمية التكامل بين عناصر التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية تعتمد على استثمار رأس المال البشرى وهو يمثل قوة العمل الإنسانى التى يتوقف أداؤها على التنظيم وعلى ما حصلته أثناء مراحل التعليم من معارف ومهارات واتجاهات وقيم وهو ما يدخل ضمن الإطار الاجتماعى والثقافى ، وقد ذهب فريق من الاقتصاديين الاجتماعيين إلى أن التعليم الفنى لا يحقق الكفاية المطلوبة منه ما لم يقترن بدراسات إنسانية وأخرى علمية نظرية مساعدة ترقى من سلوك المتعلم وتحسن من علاقاته الإنتاجية وتنمى لديه مهارات التطبيق والتنفيذ

ووعيه بمسئوليات العمل وأبعاده التنموية والحضارية .

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والتعليم :

إن تعبير الاقتصاد التعليمى أو اقتصاديات التعليم يشير بوضوح إلى العلاقة القوية بين الاقتصاد والتعليم ، فالاقتصاد يهتم بالمال وطرق الحصول عليه ، وأفضل الأساليب لتنميته وإنفاقه ، كما أن التعليم يهتم بالإنسان وتنمية فكره وإعداده ليكون مواطنا صالحا ، وعاملا فاعلا يتفع نفسه ويسهم فى تنمية مجتمعه .

وتتلخص العلاقة بين الاقتصاد والتعليم فى النقاط التالية :

1- أن النظام الاقتصادى فى أى مجتمع هو الذى يشكل الدعانة الرئيسية التى يستند عليها التوسع فى التعليم .

2- كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر التعليم وتحسين مستوياته .

3- كلما زادت الدولة فى التقدم الاقتصادى زادت فرص العمل وتحسنت وبالتالى زادت معدلات الأجور .

4- كلما زادت دخول الأفراد فى التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى .

5- تشكل المجالات الاقتصادية قوة ضاغطة فى اتجاه الطلب على التعليم .

6- عندما تحقق دولة من الدول تقدما فى مستويات التكنولوجيا فى حقول الإنتاج المختلفة يزيد احتياج العاملين إلى مزيد من التعليم، يحققون به مستويات أعلى وأرقى فى القوة والمهارة أو الحرفة الفنية عن طريق استيعاب هذه التكنولوجيا .

وتحت العلاقة بين التعليم والتنمية أو التقدم الاجتماعى والاقتصادى وما يتصل بذلك من استهلاكية ورأسمالية فردية واجتماعية ومالية وغير مالية تكشف بعض الدراسات والبحوث عن النتائج المحددة التالى للتعليم وأثره فى النماء والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

1- أصبح ينظر إلى التربية الآن كعملية إنتاجية وكاستثمار واستخدام لرأس المال البشرى ومن ثم أصبح التعليم حقا من الحقوق التى يتمتع بها المواطنون وجزء أساسيا من التنمية الاقتصادية ومن التقدم السياسى والاجتماعى بحيث يستخدم منها الآخر لتحقيق أهدافه .

2- تعد العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للنقاش فالتعليم الشامل يؤدى بالإسراع فى خطط التنمية التى تؤدى إلى رفع مستوى التعليم وبالعكس فإن الجهل وغياب الوعى يخلق التخلف ويعوق تنفيذ خطط التنمية القومية .

3- كما يشير دينسون إلى ظواهر التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجى التى حدثت فى بعض الدول العالمية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان وإلى الدور الهائل للتعليم فى هذه البلدان ويستخلص أن أكثر من ثلاثة أخماس الدخل الحقيقى يرجع إلى تأثير ارتفاع المستويات التعليمية على زيادة القدرة على الإنتاج وأن 23 ٪ من متوسط النمو السنوى فى الولايات المتحدة يأتى من الزيادة المستمرة للمستويات التعليمية للعاملين .

4- أشارت لجنة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى إلى أن درجة الكفاءة الإنتاجية للعمل الذى أنهى تعليمه الابتدائى تساوى درجة الإنتاج الخاصة بعامل أمى له مثل عمره ويؤدى العمل نفسه مرة ونصف مرة فى حين يصل إنتاج العامل الذى أنهى مرحلة التعليم الثانوى إلى مرتين أما أولئك الذين تعلموا تعليما عاليا فإن إنتاجهم يصل إلى أربعة أمثال

الناتج .

5- لا يعد التعليم ضروريا فقط من أجل إعداد العناصر المؤهلة التى تحتاج التنمية إليها ولكنه ضرورى أيضا للقضاء على أغلب المعوقات الاجتماعية لتقدم التصنيع والنمو الاقتصادى وحتى هذا الإطار أكد ل . خ . تكروف أنه لا ينبغى النظر إلى التعليم على أنه أحد الجوانب البسيطة للاقتصاد القومى ، إذ أنه يمثل المحور الذى يستند إليه الإنسان وقيمة الروحية والإيديولوجية .

6- إن قيمة التعليم لا ينبغى أن تقاس فقط بنسبة إضافته الكمية إلى النمو الاقتصادى ولكن أيضا بالإشارة إلى دوره فى إزاحة الفقر أو التخفيف من مساوئه وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم وأن التعليم له قيمة فردية من حيث زيادة إنتاج المواطن وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين.

7- إن التعليم يسهم فى تصميم وتنفيذ سياسة سكانية تنسجم مع مطالب التنمية وبخاصة فى المجتمعات النامية .

8- التعليم يزيد رصيد الفرد والمجتمع من المعلومات التى تتوقف قيمتها وعائدها على جدواها وفائدتها ومهارات تطبيقها فى الحياة.

9- التعليم ينمى قدرته على التفكير والوصول إلى مصادر المعرفة إلى الحد الذى يجعله معلما لنفسه وبنفسه .

10- إن التعليم يزيد قدرة المرء على فهم نفسه وتحقيق ذاته وما يتصل بذلك من تعرف على ميوله ومواهبه واستثماره لهذه المواهب واستمتاعه بوقت فراغه ، وكل هذا مرة أخرى رهن بالجهود والطرائق والأساليب والفرص والإمكانات التى يتيحها التعليم له للوصول إلى ذلك .

11- إنه إذا أحسن توجيه التعليم واختيار محتواه فإنه يحفظ قيم المجتمع التى تعبر عن ذاته الثقافية وتنميتها وتحديدها مما يعطى الفرد والمجتمع طاقة وقوة للعمل والتعامل والتحرك إلى الأمام .

12- يزيد التعليم من فهم الفرد وتقديره لثقافته وثقافة الإنسانية جمعاء وينمى ذوقه الفنى ويزيد حصته وحصة المجتمع فى الفنون والآداب .

ومن علم الاقتصاد وأصبح التعليم يستمد اتجاهاته وينظر إلى نفسه وظهرت فى مجاله مفاهيم جديدة مثل الاستثمار ورأس المال البشرى ، والإنتاج والكفاية الإنتاجية للنظام التعليمى والعائد من التعليم ، بل إن هذه المفاهيم وغيرها أصبحت من الأسس التى ينبغى أن يقوم عليه النشاط التعليمى فى أكثر البلاد .

وإنه نتيجة العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم ظهر مصطلح اقتصاديات التعليم أو ما يطلق عليه الاقتصاد التعليمى والذى أصبح علما قائما بذاته يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادى على التربية والتعليم ، بهدف ترشيد الإنفاق على الإنفاق على التعليم ، وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لتغطية عنصر العمل بكفاءة وفاعلية وبأقل كلفة ممكنة ، كما يحاول هذا العلم قياس مساهمة التربية والتعليم والتدريب فى التنمية الاقتصادية .

وإن إدراك العلاقة بين التربية والتعليم والتنمية الاقتصادية لم يكن قاصرا فقط على رجال الاقتصاد ، وإنما امتد هذا الإدراك لرجال التربية والتعيم ورجال الإدارة والسياسة ، فلقد أوضح رجال التربية والتعليم فى بداية ظهور الثورة الصناعية أن التعليم يجب أن يتلاءم مع احتياجات المجتمع الجديد وإن نظم التعليم والمناهج الدراسية يجب أن تتطور لتنتج للمجتمع أفرادا يستطيعون خدمة أنفسهم والمجتمع الذى يعيشون فيه ، ولقد كانت نشأة التعليم الحديثة فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر نتيجة اقتناع المسئولين عن

التعليم فى ذلك الوقت أن نظم التعليم فى عصور ما قبل الثورة الصناعية لم تعد تتلاءم مع ما أحدثته الثورة الصناعية من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وأن على التعليم أن يتكيف بحيث يقابل احتياجات الجديد .

ويتبين من هذا أن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بين التعليم والاحتياجات الشديدة التى نشأت وصاحبت الثورة الصناعية والتطور الاقتصادى والصناعى الذى تلاها .

إلا أن الفكر الاقتصادى فيما يختص بالتربية والتعليم ودورهما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يظهر بصورة قوية وصريحة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبوجه خاص فى بداية الستينات فى هذا القرن .

خامسا : التعليم استهلاك أم استثمار :

ثار جدل حول قضية التعليم هل يعتبر استهلاكا مثل أية خدمة أم أنه نوع من أنواع الاستثمار فى الموارد البشرية ، فهناك من يقول أن التعليم هو عبارة عن استهلاك نهائى مباشر كسائر أنواع الاستهلاك التى يقوم بها الأفراد إذ أنه يشبع حاجة المستهلك من خلال ميزانيته فردية أو قومية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع البطالة بين الخريجين والمتعلمين والمثقفين فى مقابل ارتفاع النفقات التعليمية .

وهناك من يؤكد أن التعليم نوعا من أنواع الاستثمار فى العنصر البشرى يولد عائدا طويل الأجل على امتداد حياة الفرد المتعلم سواء أكان هذا العائد اقتصاديا أو اجتماعيا والعنصر البشرى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية بجانب رأس المال .

أولا : التعليم استهلاك : ويرى صاحب هذا الاتجاه أن الإيمان بقدرة النظم التعليمية على التنمية الاقتصادية قد بدأ بتزعزع وأصبح من الصعب تبريره أو الدفاع عنه فى الدول النامية ، بعد أن بلغت بطالة الخريجين فى الغالبية العظمى من النظم التعليمية مستوى خطيرا لم يعد بالإمكان اعتباره مقصورا على بعض النظم وقد أصابت هذه البطالة المثقفين أكثر مما أصابت غيرهم ، كما أن عملية التوسع فى التوسع فى النظم التعليمية ومساهمتها فى التنمية قد بدأت تتصدع ، حتى أن بعض المحللين اعتبروا ظواهر الاستهلاك المرتبطة بانتشار التعليم بدأت تطغى على آثار الاستثمارات فى رأس المال البشرى التى كانت السمة المميزة لجهود التخطيط التعليمى فى الدول النامية ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه القائل بأن التعليم استهلاك يستندون إلى عنصرين هامين هما كالتالى :

أ- تزايد معدلات البطالة بصورة خطيرة .

ب- الإنفاق على التعليم يدرج فى موازنة الدول ضمن بند الخدمات .

كما يرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن التعليم كسلعة استهلاكية يتميز عن غيره من السلع الاستهلاكية الأخرى بالصفات التالية :

1- التعليم سلعة معمرة ، فهو ليس كوجبة غذائية تستهلك بمجرد استخدامها ولكنه سلعة تستمر مع الفرد طول العمر تغنى حياته وتنمى شخصيته وتزوده بالخبرات والتجارب .

2- التعليم استهلاك يؤدى إلى تغير فى طبيعة العمل الذى يقوم به الفرد ، فكلما ازدادت درجة التعليم بالنسبة للفرد زادت فرصة للقيام بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهنى أكثر ومجهود عضلى أقل .

3- إنه استهلاك له تأثير كبير على أنماط الاستهلاك الأخرى فنوع التعليم ومستواه يؤثران تأثيرا كبيرا على اختيار الفرد لأنواع السلع التى يستلكها فأنماط الاستهلاك للشخص الأمى يختلف

عن أنماط الاستهلاك للشخص المتعلم .

4- إن التعليم استهلاك له قيمة فيحد ذاته بصرف النظر عن أى عائد اجتماعى أو اقتصادى ، فالتعليم يؤثر فى شخصي الفرد ويمنحه الثقافة والمعرفة ويعلمه كيف يحيا الحياة الكاملة .

ثانيا : التعليم استثمار : تشير العديد من الدراسات فى التعليم على أنه يؤدى إلى زيادة العائد على الأفراد والمجتمعات معا ، ويؤدى الاستثمار فى التعليم إلى ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج والدخل القومى ، فالاستثمار فى التعليم هو استثمار اقتصادى يدفع ويطور عمليات الإنتاج ، وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضا من يرى أن التعليم نوعا من أنواع الاستثمار البشرى يولد عائدا فى الأجل الطويل على امتداد فترة حياة الفرد المتعلم ، فالتعليم يمثل شكلا أساسيا من أشكال الاستثمار البشرى فهو يمكن الفرد من زيادة دخله فالعلاقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل علاقة واضحة وحقيقية .

سادسا : مجالات البحث فى اقتصاديات التعليم :

لقد تعددت وتعمقت الأبحاث فى هذا العلم بشكل واضح منذ أوائل الستينات من القرن العشرين حتى أصبح هذا العلم واضحا نسبيا فى مجالاته ونظرياته ، وعلى الرغم من ذلك زادت الصلة تدريجيا بين هذا العلم وغيره من العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى ومن أبرز مجالات هذا العلم تتمثل فى المحاور التالية مع التسليم بالارتباط الكبير بينها جميعا .

أولا – التعليم بين الاستهلاك والاستثمار ويرتبط ذلك بالطبع بحساب معدلات العائد من التعليم فرديا واجتماعيا ، وكذا دور التعليم فى النمو الاقتصادى لكل دولة فضلا عن دوره فى التنمية الشاملة بصفة عامة .

ثانيا – تكلفة التعليم وما يرتبط به من محاولات حديثة لخفض التكلفة من خلال زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته وتقليل كلفة الوحدة .

ثالثا – تمويل التعليم وما يرتبط به من محاولات إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم .

رابعا – مجالات أخرى أكثر حداثة ، مثل دراسات العدالة ودول الإنتاج Production Function .

- ولقد اعتقد سميث Smith أن التعليم العام والجامعى بحاجة ماسة إلى خلق منافسة لزيادة كفاءته وإنجازه كما هى المنافسة فى الاقتصاد إلى أدت إلى نموه وارتقائه ولقد بين فى كتابه الشهير The Wealth of Nartion إن التعليم يعتبر من عناصر رأس المال البشرى الثابت كالآلات والتجهيزات والمبانى التى تساهم فى العملية الإنتاجية ، ومنها التعليم وأن هذه العناصر لا تبلى بمجرد استخدامها لمرة واحدة بل إنها تستمر كعناصر إنتاجية لمرات عديدة .
- ولقد أوضح الفريد مارشال Alfred Marshall فى كتابه الهام The Principes of Ecoomic جعل التعليم شكلا من أشكال الاستثمار الوطنى وقال أن التعليم يجب أن يرتبط بحاجات قوة العمل حتى يحقق دوره وأكد على أهمية اكتساب المهارات اليدوية المتخصصة والتى يتطلبها العمل فى المصانع وغيرها ..
- كما أكد كارل ماركس Karl Marx فى كتابه الشهير Capital على علاقة التعليم بالعمل وقد حلل تحليلا هاما عن دور التعليم فى النمو الاقتصادى وتقدم المجتمع ، وكانت لأرائه صدى كبيرا لدى نقابات العمل فى المطالبة بتحسين مستوياتهم المعرفية والمعيشية .
- وفى عام 1963 عقدت الجمعية الدولية للاقتصاد مؤتمرا هاما حول

اقتصاديات التعليم .

- كما أكد بابى Papi فى مناقشته لأهم مشكلات اقتصاديات التعليم بين أن للتعليم أهمية قصوى فى زيادة القدرات البشرية المطلوبة لتطوير الإنتاج وقال إن التعليم :

أ- يجعل الأفراد أكثر استعدادا لتقبل التجديد والابتكار .

ب- يرتقى بمهارات العاملين فى الصناعة فى استخدام الميكنة .

ج- يسرع فى تقبل الاكتشافات التقنية الجددية ويجعل من الممكن الاستفادة منها واستخدامها فى الإنتاج دون تأخيرا وتعطيل .

د- يساهم بفاعلية بتطوير الاقتصاد محليا وعالميا بجعل العمال أكثر قدرة على الحركة والانتقال من عمل إلى آخر تبعا لتنوع القدرات التى يمتلكونها عن طريق التدريب وقد بين إيدنج F-Edding فى بحثه حول الإنفاق على التعليم ما يلى :

كما أن هناك أهمية كبيرة لإحصاء كمية ما ينفق على التعليم مقارنة بما ينفق على القطاعات والخدمات الأخرى ، ثم أن هناك أهمية لتحديد حجم الأموال التى يمكن الإنفاق منها على التعليم وتحديد مصادرها بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة .

كما حاول كاسير M-C-Kaser أن يربط بين التعليم والتطوير الاقتصادى مستفيدا من تجربة بعض الدول الصناعية فى أوروبا لقد ركز فى دراسته على علاقة الناتج القومى الإجمالى ببعض المتغيرات مثل المجموع الإجمالى للتلاميذ بالنسبة للمجموع الإجمالى للسكان ، مجموع التلاميذ فى مرحلتى التعليم الثانوى بالنسبة للتلاميذ فى المراحل التعليمية الأولى ، عددا التلاميذ بالنسبة للمعلم فى جميع مراحل التعليم المختلفة ، نصيب التلميذ الواحد من الإنفاق الكلى على التعلم .

وقد رتبت الدراسات والأبحاث فى اقتصاديات التعليم حسب موضوعات رئيسية كما يلى :

1- مساهمة الاقتصاد فى التعليم .
2- تنمية رأس المال البشرى .
3- قياس العائد من الاستثمار فى التعليم .
4- تكلفة الإنفاق على التعليم .

ومن خلال الاستعراض لأهم الدراسات والأبحاث فى اقتصاديات التعليم فى مرحلة الستينات يمكن أن نسجل الملاحظات التالية :

1- أن هذه المرحلة تميزت بتعدد الأبحاث وثرائها وشموليتها خاصة أنها من الوجهة التاريخية اعتبرت أبحاثا متخصصة فى حقل جديد لم يبحث فيه من قبل تحت مسمى اقتصاديات التعليم .
2- إن عدد كبيرا من هذه الأبحاث تأثرت كثيرا بالدراسات الاقتصادية فغالبية الذين بدءوا الكتابة فى حقل اقتصاديات التعليم كانوا متخصصين فى الاقتصاد مثل روبينسون Robenson ، شالتز Schuttz ، فايزى Vaizey وغيرهم .
3- إن هذه الأبحاث فى مجموعها ألقت الضوء بشكل محدد على مجالات الدراسة فى حقل اقتصاديات التعليم لتمزيه عما يدرس فى كل من حقل الاقتصاد وحقل التربية .
4- ساهمت هذه الأبحاث بشكل مباشر فى التوصل إلى حقيقة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم وانه لا يمكن لمجتمع ما أن يصيب تقدما ما لم يعمل على إعداد الكوادر الناشئة لتقوم بهام الإنتاج فى كافة قطاعات التنمية .
5- كان لهذه الأبحاث الفضل الأكبر فى التنبيه على أهمية تنمية رأس المال البشرى فيه واعتبار هذا النوع من الاستثمار هو أفضل أنواع

الاستثمارات على الإطلاق .

وفى عقد السبعينات وما تلاه انطلاقا مشهودة للدراسات والأبحاث فى مجالات اقتصاديات التعليم وقد كان لهذه الانطلاقة أسبابها والتى من أهمها ترسيخ البحث العلمى فى هذا الحقل الجديد من المعرفة خلال الفترة السابقة وبروز متخصصين وعلماء كان لهم دور واضح وبناء فى توجيه البحث وفق احتياجات ضرورية هامة ، ومن أكثر المواضيع التى أثارت الاهتمام فى تلك الفترة موضوع تحليل تكلفة التعليم فقد أجرى كل من هالاك وكومبز Hallack and Coombs تحليلا حول تكلفة التعليم للفصل الدراسى الواحد وللمشروع الدراسى الواحد وأيضا للبرنامج الدراسى ككل ، وكان من أهم النتائج التى توصلا إليها فى مجال تحليل التكلفة منها هو تحديد التكلفة الكلية للتعليم وأيضا تحديد تكلفة كل نشاط تعليمى على حدة ، التكلفة على المدى القصير والمدى الطويل ، توزيع التكلفة وفق الأنشطة التعليمية المختلفة، وفى نوع آخر من دراسات تحليل التكلفة دراسة اتجاهات الإنفاق على التعليم عن طريق عقد المقارنات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وفى دراسة قام بها إيشر Eicher وكانت تهدف هذه الدراسة التعرف على اتجاهات الإنفاق بين مجموعتين من الدول وتوصل إلى أن الإنفاق على التعليم تحكمه ثلاث اتجاهات محددة وهى كالتالى :

1- الاتجاه الأول – أن الجهود التى تبذل فى الإنفاق على التعليم تكاد أن تشكل ظاهرة واضحة من حيث زيادتها فنجد أن بين عقدى الستينات والسبعينات زاد الإنفاق على التعليم بوجه عام 250 مرة .

2- الاتجاه الثانى – إن هناك اتجاها واضحا لدى حكومات الدول فى زيادة الإنفاق على التعليم بالنسبة للإنفاق العام .

3- الاتجاه الثالث – إنه منذ بداية عقد الثمانينات بدأ الإنفاق بشكل عام يأخذ اتجاها منحدرا على العكس عما كان عليه فى عقد السبعينات .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات فهناك دراسات أخرى ركزت على تقدير تكلفة مدخلات التعليم وعلاقة ذلك بالكفاءة التعليمية فقد اعتبر أنه من الممكن تخفيض التكلفة مع الحفاظ على درجة كفاءة عالية كشرط لنجاح المشروع التعليمى .

كما أن هناك دراسات أخرى فى عدد من الدول تناولت قياس تكلفة بعض الوحدات التعليمية مثل عدد ساعات العمل التعليمية لكل معلم فى الأسبوع الواحد وعدد التلاميذ لكل معلم ونسبة المساحة المخصصة لكل تلميذ فى المبنى المدرسى ، ونسبة استخدام الأجهزة والمعدات فى المختبرات لكل تلميذ .

كما ركزت فى هذا السياق بعض الدراسات على تحليل تكلفة الفائدة من التعليم ويعتبر هذا النوع من التحليل من أهم الأدوات التى تستخدم فى التعرف على أثر الاستثمار فى الخدمات الاجتماعية ومنها فى التعليم ، وفى هذا الصدد يشير ماشان Mashan إلى أن تحليل تكلفة الفائدة يعمل على مقارنة التكلفة بالفائدة المتحصلة من حيث إمكانية تقدير أو تنمية هذه الفائدة بشكل علمى .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات فقد اهتم عدد من الباحثين فى اقتصاديات التعليم بقياس التكلفة والفائدة المتحصلة من التعليم ، وكان هناك بعض الملاحظات على تطور الدراسات فى مرحلة السبعينات وما بعدها فى دراسة اقتصاديات التعليم ومن أهم هذه الملاحظات ما يلى :

1- امتازت هذه المرحلة بالدراسات التحليلية مقارنة مع المرحلة السابقة

والتى غلب عليها الجانب الوصفى ويعود السبب فى ذلك التأثر بتطور الدراسات الاقتصادية واستعارة بعض أساليبها كالمقاييس الرياضية والاحصائية وغيرها .

2- التناول العميق لمجالات التكلفة والفائدة والعائد والاستثمار فى التعليم وتوفير المعلومات الكافية وعقد المقارنات أحد السمات البارزة فى دراسة هذه المرحلة .

3- ظهور علماء وباحثين متخصصين فى اقتصاديات التعليم على عكس المرحلة السابقة حيث أن غالبية من كتب فى اقتصاديات التعليم يكون فى الأصل متخصصا فى الاقتصاد فقط ، بمعنى أن الأبحاث انتقلت من اختيار الاقتصاديين لها إلى المتخصصين فى التعليم ، كذلك ظهور درجات علمية فى مستوى الدراسات العليا فى كثير من الجامعات فى اختصاص اقتصاديات التعليم .

4- ساهمت الأبحاث والدراسات فى هذه المرحلة فى زيادة اهتمام المنظمات المعنية بالتنمية كاليونسكو والصندوق الدولى وغيرها بتطور التعليم فى دول العالم النامى حتى أن بعض هذه الأبحاث أعادت اليونسكو طباعتها ونشرها وأبحاث أخرى تمت بتكليف منها .

5- ساهمت الأبحاث أيضا فى هذه المرحلة بزيادة اهتمام الدول بالإنفاق على التعليم على اعتبار أن هذا الإنفاق استثمار طويل الأجل فقد بينت الدراسات فى فترة السبعينات زاد الإنفاق ما يعادل 250 ضعفا، كان لزيادة الإنفاق أثر واضح على زيادة القدرات البشرية وتطوير التنمية الاقتصادية .

سابعا : مبررات اهتمام الاقتصاديين بالتعليم :

لقد زاد اهتمام الاقتصادين بالتعليم فى السنوات الأخيرة حتى أصبح له فصل أو باب أو فرع خاص يسمى باقتصاديات التعليم وتوجد عوامل كثيرة تبرر هذا الاهتمام من جانب الاقتصاديين ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

1- الإدراك المتزايد لدور التربية فى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد تلك الأبحاث التى أوضحت أن التربية عملية استثمار لرأس المال .

2- تزايد نفقات التربية فى مختلف أنحاء العالم تزايدا هائلا فى السنوات الأخيرة وضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة ومن الدخل القومى الأمر الذى دعا إلى البحث فى مدى الفائدة الاقتصادية التى ترجى من هذه الأموال التى تنفق على التربية ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد وعلى المجتمع كما دعا إلى الموازنة بين العائد من التربية وعائد الأموال التى تستثمر فى المشروعات الاقتصادية المختلفة .

3- التزايد الكبير فى أعداد التلاميذ عاما بعد عام الأمر الذى أعجز بعض البلدان عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة وأدى إلى بروز الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم من أجل تحسين العائد منها وظهرت الحاجة أيضا إلى البحث عن مصادر للتمويل لتعليم الأعددا المتزايدة باستمرار من التلاميذ .

4- عجز أكثر دول العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة أمام التزايد الكبير فى عدد الطلاب وظهور الحاجة بالتالى إلى دراسة نفقات التعليم دراسة علمية جادة تمكن من الوصول إلى أفضل عائد ممكن بأقل النفقات .

5- البحث عن مصادر التمويل المختلفة التى يمكن أن تغطى نفقات التعليم ومحاولة توزيع أعباء التعليم المالية على مختلف هذه المصادر كالسلطات المركزية والفيدرالية والمحلية .

6- تغير النظرة إلى التعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا له آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة فى التنمية الاقتصادية .

7- التعليم كاستهلاك لا يتعارض مع كونه استثمارا وذلك لأنه من بين عوامل الإنتاج هناك عاملان هامان هما العمل والقدرة على أدائه وهما من العوامل التى تتحسن عن طريق التربية والتعليم بما فى ذلك التدريب ، ذلك لأن التعليم يؤدى بالناس إلى أن يصبحوا أكثر تقبلا للمخترعات الجديدة وأكثر استفادة وانتفاعا بها بل إنه يجعل من إمكانية تطبيق المخترعات العلمية الجديدة أمرا سريع الحدوث فى حياة الناس والمجتمع وبذلك يجعل من العامل الإنسانى عاملا أساسيا فى الإنتاج .

8- إن النظام الاقتصادى فى المجتمع هو الذى يفتح أسواق العمل للأيدى العاملة المتعلقة وهو بذلك يمثل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للأفراد

9- التعليم يؤدى كذلك إلى تقسيم العمل مما ينتج عنه من تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات الحديثة أمرا ميسورا ومنتجا كذلك يعمل التعليم على تخريج الطبقة الفنية القادرة التى تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة والتى تستطيع معها أن تقود التطور الاقتصادى متجنبة الأخطاء بقدر الإمكان .

10- كلما تقدمت دولة اقتصاديا زادت فرص العمل وتحسنت وزادت بالالى معدلات الأجور وكلما زادت دخول الأفراد مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى .

11- أن التنمية الاقتصادية ذاتها تشكل قوة ضاغطة فى اتجاه زيادة الطلب على التعليم فكلما حققت دولة ما تقدما اقتصاديا عن طريق تحسين المستويات التكنولوجية فى حقول الإنتاج المختلفة زاد احتياج العمال

إلى مزيد من التعليم يحققون به مستويات أعلى من القدرات والمهارات المهنية أو الحرفية الفنية .

12- إن التعليم وخاصة فى المراحل الأولى من النمو الاقتصادى للمجتمع أداة لزيادة الإنتاج وتحسينه فى جميع مجالاته وخلق أساس لتطوير مستمر ، ذلك لأن كل تطور يبدأ بالعامل الإنسانى هو مبدع كل شىء جديد والمسئول الأول عن تنمية نفسه وأسرته ووطنه .

13- إن نوعية الإسهام الزراعى أو إسهام رأس المال يمكن أن تتحسن حتى تصل إلى مستوى من الخصوبة والكفاية لا تستطيع أن تتعداه إلا باختراع جديد يجعل من الثروة ثروات ومن الإنتاج الواحد أنواعا متعددة ولاشك أن هذا الاختراع الجديد يقوم على العقول المفكرة والمهارات الإنسانية التى تستطيع التربية أن تستغل الأولى وتحسن الثانية ويوضح ذلك العالم كزنتى Kuznets هذه المسألة بقوله أنه عند دراسة النمو الاقتصادى على فترات طويلة فى مجتمعات مختلفة تمام الاختلاف يجب أن ننظر إلى مفهوم رأس المال وتكوينه نظرة أوسع تتضم الاستثمار فى الصحة والتعليم وتدريب الجماعة نفسها أى الاستثمار فى أفراد البشر .

14- لاشك أن التربية تيسر وسائل البحث العلمى فى المجتمع بما تعده من الباحثين والخبراء والمتخصصين بحيث أن هذه الأبحاث العلمية تؤدى إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة واستغلال ما هو موجود من موارد استغلالا يصل به إلى أعلى مستوى له .

وبهذا كله يعنى أن التربية تسهم إسهاما فعالا فى زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل وما حدث فيها من تغير نتيجة للتغير العلمى والتكنولجى .

ثامنا : اعتبارات الاهتمام باقتصاديات التعليم :

لقد ظهر مفاهيم جديدة لمفهوم الاستثمار فى التعليم والاستثمار فى الإنسان أو الاستثمار البشرى ، والتنمية البشرية ونظيرة رأس المال البشرى بل إلى نشأة علم جديد عرف باقتصاديات التعليم ولقد أدى إلى هذا الاهتمام عدة اعتبارات لعل أهمها مايلى :

1- التزايد السريع فى نفقات التعليم ومصروفاته ، ورغبة الدول فى البحث عن معايير سليمة للصرف عليه وتحديد أولوياته بين القطاعات الأخرى التى تحتاج أيضا إلى مصروفات ومخصصات من المجتمع أو الدولة .

2- رغبة الدول جميعا وخاصة الدول النامية فى البحث عن مفتاح سريع يعينها فى جهودها نحو القضاء على التخلف الذى تعانى منه ، وأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة .

3- محاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وتفسير أسباب هذا النمو الذى عجزت عن تفسيره النظريات الاقتصادية التقليدية والتى تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة فى تفسيره .

ولعل من أهم الدراسات والبحوث التى قام بها رجال الاقتصاد المحدثين فى هذا المجال تلك الدراسة التى قام بها إدوارد دينسون E-Denison والتى أوضح فيها أن 21 ٪ من مجموع النمو الاقتصادى الذى حدث فى الولايات المتحدة خلال الفترة من 1921 – 1975 يعود إلى مساهمة التعليم .

وتعتبر دراسة تيودور شولتز T-wSchuits فى هذا المجال من أهم الدراسات ، فقد حاول أن يعيش إسهام التربية فى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة خلال الفترة 1929 - 1957 وجد أن معدل العائد من الصرف على

التعليم فى مختلف المراحل التى يصل إلى حوالى 13.3 ٪ ، وأن ارتفاع مستوى التعليم لدى العامل نفسه بين 36 ٪ و 70 ٪ من الزيادة الواقعة فى أرباح العمال.

وتبين الدراسات التى قام بها سولو Solow عن عوامل الإنتاج غير الزراعى فى الولايات المتحدة بين عام 1900 وعام 1960 أن عوامل الإنتاج التقليدية من رأس مال مادى أو عمالة أو موارد طبيعية (الأرض) لا تفسر سوى 10 ٪ فقط من النمو الاقتصادى أو ما تبقى أى حوالى 90 ٪ يرجع إلى عوامل متبقية ترجع إلى العنصر البشرى الذى تدخل التربية والتعليم كعامل أساسى فى تكوينه وتنميته .

تاسعا : الاستفادة من اقتصاديات التعليم :

إن علم اقتصاديات التعليم نشأ فى أحضان دراسات الدول المتقدمة ذات الثراء الكبير المتزايد فكانت أحرص على تطبيق معظم أو كل ما ينادى به هذا العلم من استثمار جيد للموارد التعليمية ، والحرص على إثراء عوائد التعليم مع العملية والإعتدال فى الإنفاق على التعليم دون التضحية بالجودة ودون التقليل من الفوائد ، وقد تزايد الاهتمام بهذا العلم على الساحة العربية ولذلك وجوب تركيز الجهود البحثية فى العديد من المجالات المتداخلة ولعل من أهمها :

1- تحديد وترتيب أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية البشرية والمالية والتكنولوجية والزمنية المناسبة لكل هدف تعليمى أو مجموعة أهداف تعليمية ، ترغب دولة ما فى تحقيقها فى كل مرحلة على حدة ، بل فى أنواع التعليم المختلفة داخل كل مرحلة ، والأمثلية أو الأفضلية هنا يمكن أن تحدد فى ضوء اعتبارات تناسب كل دولة مثل حدود التكلفة أو الزمن أو الإمكانات المتاحة ، أو هى مجتمعة أو غيرها .

2- تحديد تكلفة مراحل وأنواع التعليم المختلفة للمستقبل القريب والبعيد

وذلك فى ضوء مؤشرات الحاضر وطموحات المستقبل وتوقعاته ، وذلك حتى يسهل تدبير هذه التكلفة ، ويذلك تتضح أهمية الاعتماد بشكل أكثر على معطيات علم علم الاقتصاد والخاصة باتباع طرق جيدة تستخدم كلفة الوحدة (الطالب) وبالأسعار الثابتة ، بدلا من الجارية وغير ذلك من الاحتياطات العلمية التى تكاد تفقد دراسات التكلفة قيمتها بدونها ، ونجدر الإشارة لأهمية استكمال ذلك بدراسات عن الاستثمار الأمثل لتكلفة التعليم .

3- تقويم نظم تمويل التعليم فى ضوء معايير مقبولة مثل المناسبة والعدالة والكفاءة وغيرها بعد تطويعها لظروف كل دولة مع التركيز على أبعاد الجودة فى هذه المعايير .

ويرتبط هذا الجانب بتحديد الوضع الأقل لحصة التعليم فى الميزانية العامة لكل دولة بالقياس يخصص أوجه الإنفاق الأخرى

4- البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم بالإضافة إلى ميزانية كل دولة ، ووفق ظروفها مع ضرورة التجريب العلمى الدقيق لكل من هذه المصادر .

5- دراسة كيفية توزيع ميزانية التعليم على مراحله وأنواعه المختلفة وفقا لمجموعة معايير علمية مقبولة مثل أعدادا الطلاب فى كل مرحلة أو نوع ، وخصائص المتعلم ومستويات الجودة المنشودة ، وغير ذلك ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة فى ضوء التمايزات لصالح التعليم العالى التى كشفت عنها بعض الدراسات فى الدول النامية

6- إذا كانت الشكوك تزايدت عالميا فى قدرة التعليم العالى المجان فى إعادة توزيع الدخل ، وفى الحراك الاجتماعى والمهن بصفة عامة ، بل رات بعض الدراسات إنه يؤكد التمايزات الطبقية بدلا من تقليلها .

7- دراسة عوائد التعليم فى مراحله وأنواعه المختلفة مع أخذ عامل التكلفة فى الاعتبار، ومن هنا تسهل نسبيا المقارنة بين مراحل التعليم وأنواعه، وفقا لمعدل العائد، ومن هنا تظهر أهمية النظرة الشاملة لعوائد التعليم وليس العائد المادى فقط، كما يسهل نسبيا إلقاء الضوء على أدوار التعليم فى التنمية الشاملة وشبكة المتغيرات المؤثرة فى ذلك.

8- اقتراح دراسات تتعلق بتحديد موضع التربية العربية أو التربية فى كل بلد عربى من أزمة التربية فى العالم والتى وصلت إلى حد الشك المتزايد فى التربية كقوة دافعة للتنمية، والدراسات فى هذا الجانب يجب أن تأخذ الطابع التشخيص العلاجى ولا سميا دراسة الطرائق التى تكفل زيادة كفاءة وإنتاجية النظم التعليمية من المنظور الكمى والكيفى.

ونجد أن كل جانب من هذه الجوانب تتضمن طرائق وأساليب متعددة لها مميزات وعيوب، وهذه الجوانب تحظى الآن على الساحة التربوية العالمية بالمزيد من الاهتمام العلمى فرديا وجماعيا، ويمكن لكل دولة أن تكون فرقا بحثية لمناقشة بعض المحاور السابقة أو كلها وربما لا يستطيع باحث بمفرده أن يتولى بعضها من الجوانب السابقة لأن الأمر يتطلب جهود العديد من المتخصصين ولا سيما بعد ما توثقت علاقات التفاعل بين هذا العلم وغيره من العلوم.

عاشرا : قياس العائد الاقتصادى من التعليم :

تأكدت النظرة إلى التعليم كاستثمار فى الموارد البشرية يؤدى إلى زيادة فى دخل الفرد وإلى زيادة فى الإنتاج القومى نتيجة لما يكتسبه الأفراد من معارف ومهارات وبذلك يكون الفرد المتعلم أكثر إنتاجا من الأقل تعليما، وينعكس ذلك بدوره فى زيادة الدخل القومى وفى ارتفاع دخل الأفراد المتعلمين

ونحن نحتاج إلى وسيلة تمكننا من تقدير الزيادة فى الدخل القومى وفى ارتفاع دخل الأفراد المتعلمين التى نفترض حدوثها بسبب تعليمهم .

وبواسطة حساب التكلفة والعائد عن طريق العينة المقطعية المستعرضة ويستخرج منها دخول الأفراد فى مختلف المستويات للعمر طبقا للمستوى التعليمى للأفراد وبذلك تحصل على مستوى دخل الفرد للمستويات التعليمية المختلفة فى الأعمار المختلفة .

ويمكن بذلك استخراج متوسط إجمالى دخل الفرد طوال سنى عمره ، وادت هذه الطريقة إلى إبراز الآتى :

1- يرتبط دخل الفرد ارتباطا عاليا بمستوى تعليمه فكلما زادت درجة التعليم زاد الفرد دخل الفرد .

2- يزيد الدخل ويبلغ أعلى مستوى له فى متوسط العمر ثم يثبت وأحيانا يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد .

3- دخول الأفراد ذوى التعليم العالى مرتفعة جدا بالنسبة لمن هم اقل تعليما .

4- تبلغ الدخل أعلى مستوى له بالنسبة لذوى التعليم العالى فى سن متأخرة وأحيانا كانت تستمر دخولهم فى الارتفاع المطرد حتى سن التقاعد .

وهكذا يمكن حساب الزيادة فى الدخل التى تنسب إلى التعليم وذلك بمقارنة دخل الفرد المتعلم بدخل غير المتعلم فى سن معين والفروق بين دخلهما يعزى لأثر التعليم وذلك الدخل الإضافى فى كل سنوات العمر هو الذى يستعمل عند حساب العائد الاقتصادى من التعليم .

وعلى الرغم من أهمية تلك المحاولات فإن قياس عائد التعليم ما زال قياس تقريبا وذلك بسبب طبيعة التعليم ذاته التى هى ظاهرة إنسانية تستعصى على القياس الكمى الدقيق فضلا عن أن العائد المادى الذى حاول الاقتصاديون قياسه ليس سوى الأثر المباشر (الضئيل) للتعليم وأن ثمة آثار غير مباشرة أبعد وأعمق يحدثها التعليم فى البناء الفكرى للأفراد والجماعات ، يضاف إلى ذلك الصعوبات التى تحول دون التقدير الموضوعى بسبب عدم التحكم فى العوامل المختلفة التى تدخل تقدير العائد منها على سبل المثال هل تعكس الفروق بين الدخول حقا الفروق فى التعليم ، وهل نستطيع أن نعد الفرد بين الدخول التى يتقاضاها حامل الشهادة الجامعية مثلا وبين الدخول التى يتقاضاها حامل الشهادة الثانوية فرقا راجعا إلى عامل واحد هو اختلاف مستوى التعليم بينهما ثم أن مستوى دخول الأفراد يتبع فى كثير من الأحيان فرص للعمل المتاحة والقيمة الاقتصادية والسياسية للعمل الذى يمارسه الفرد والقيود التى تفرض على دخول بعض المهن بل سياسة الاحتكار التى تسود الأعمال ويلجأ بعض الاقتصاديين مثل شولتز تقديره لتكاليف التعليم إلى حساب نفقات التعليم المدرسى الذى يتم عن طريق نظام التعليم الرسمى ولا يحسب تكاليف سائر أنماط التعليم تلك الأنماط التى أخذت تزداد شأنا وقيمة من مثل التدريس ضمن المؤسسات وتعليم الكبار والدورات التدريبية والدورس بالمراسلة وغير ذلك ونفقات مثل هذه الأنواع الهامة من التربية الخارجة عن إطار المدرسة صعبة التقدير .

وكان اللازم أن تحسب حسابا لشىء من الاستهلاك لرأس المال البشرى ومثل هذا الحساب لم يقم به أكثر الباحثين الذين درسوا عائدات التعليم وهكذا نجد أن شولتز يعتبر قيمة مخزون التعليم لدى شخص من الأشخاص واحدا طوال حياته الفعالة فى حين أن مثل هذه القيمة قد تتضائل مع العمر وقد تصبح معدومة .

وجهات النظر حول قياس العائد الاقتصادى من التعليم .

ينقسم رجال التعليم إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادى من التعليم ثلاث وجهات نظر متباينة فى الرأى وهى كالتالى :

1- وجهة النظر الأولى : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وأن قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأى حال .

2- وجهة النظر الثانيـــة : ترى أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره فى التنمية الاقتصادية على المستويين الفردى والقومى ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التى يستخدمها الاقتصاديون فى المجالات المادية .

3- وجهة النظـــر الثالثـــة : تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييدا مطلقا ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التى تستخدم فى قياس الظواهر المادية الجامعة .

الهدف من قياس عائد التعليم وفائدته :

إن الهدف من قياس عائد التعليم وفائدته تظهر فى النقاط التالية :

1- أنه أصبح من المسلم به أن الاستثمار فى التعليم ينتج عنه فوائد اقتصادية ملحوظة إلا أنه يجب تحديد العلاقة بين هذا العائد وبين الإنفاق على التعليم وفى البلاد النامية التى تهدف أساسا إلى تنمية اقتصادها تزداد الحاجة إلى وسيلة تبين دور التعليم فى التنمية الاقتصادية ، ويصبح قياس عائد التعليم لبيان مدى إسهام التعليم فى التنمية الاقتصادية أمرا حيويا .

2- أن قياس عائد التعليم يمكن أن يمد المخطط التربوى بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التى تربط التعليم بسوق العمل وعن الأهمية

الاقتصادية للسياسات التعليمية المختلفة حتى يمارس الاختيار بينها على أساس موضوعية سليمة .

3- نظهر فائدة قياس عائد التعليم فى أنه يمدنا بمعلومات عن تكلفة أنواع التعليم المختلفة ويمدنا بمعلومات عن التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للفئات المختلفة من القوى البشرية المتعلمة ويفيد فى تحديد تكاليف كل نوع من أنواع التعليم وفى تحديد أجور الفئات المختلفة من القوى العاملة كما يساعد مخططى التعليم وفى تحديد أجور الفئات المختلفة من القوى العاملة كما يساعد مخططى التعليم على تحديد الأغراض وتزويدهم بالبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات حكيمة فى ضوء أهداف واضحة .

4- يمكن للمخطط التعليمى أن يستفيد من قياس العائد من التعليم ليقوم بمقارنات مختلفة من العائد الاقتصادى للتعليم والعائد الاقتصادى من مشروعات استثمارية أخرى .

5- يوجه هذا العائد مخططى التعليم إلى اتجاه الاستثمار فى أى نوع من أنواع التعليم بل فى أى مرحلة يكون استثمار والمدخل يشير إلى قلة العرض أو زيادة بالنسبة لفئات معينة من القوى البشرية .

6- يوجه كذلك الأنظار إلى العلاقة بين الإنفاق على تعليم فئات القوى البشرية عالية المستوى وبين سوق العمل وإلى المجال الذى تعمل فيه الدولة لإغراء الأفراد على طلب أنواع معينة من التعليم وذلك بواسطة معالجة موضوع الحوافز ببراعة .

7- كما يمكن للتخطط التعليمى بمعرفة العائد من التعليم الاستفادة من النواحى الآتية :

أ- قد يشير هذا المدخل إلى الحاجة إلى التغيير فى توزيع الموارد المالية على أنواع التعليم ذات المعدل المرتفع للعائد أى يشير إلى

زيادة الموارد لهذه الأنواع من التعليم .

ب- قد يقترح هذا المدخل طرقا لزيادة كفاءة التعليم إما بواسطة زيادة العائد أو بواسطة تخفيض تكلفته .

ج- قد يمد المخطط التعليمى بإطار لفحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة فى دخول القوى العاملة المتعلمة ، هذا الإطار كان مهملا فى بعض الخطط التعليمية التى كانت تبنى فقط على أساس تنبؤات الاحتياجات من القوى البشرية أو على أساس الطلب الاجتماعى على التعليم .

صعوبة ومشكلات قياس عائد التعليم :

عندما يريد المخطط التربوى حساب وقياس العائد فى التربية وذلك حتى يستطيع أن يحدد المصادر المالية التى يجب أن تستثمر فى الميدان التربوى والتى يتوقف عليها تفضيل الميدان التربوى عن غيره عند توزيع الحصص المالية نجده يواجه الكثير من الصعوبات والمشاكل أهمها ما يلى :

1- أن استغلال رأس المال فى حالات كثيرة كالطرق والمدارس والمستشفيات لا ينتج عنه نتاج يمكن تسويقه وقد يكون مستطاعا فى بعض الحالات أن تنسب قيمة ما إلى العائد ولكن فى عدد كبير من الحالات يبدوا من المشكوك فيه أن نستطيع حساب العائد المالى فى مثل هذه الاستثمارات فى رأس المال الاجتماعى لكل فرد عندما نقارن ذلك بالعائد من الاستثمارات الأخرى .

2- إن عملية تحديد المصدر المالى تهتم إلى حد كبير بأوجه النشاط التى لا تمثل استثمار على الإطلاق فى لغة الاقتصاد من إضافة المبالغ المادية.

3- يوجه النقد لحساب وقياس عائد التعليم فى أنه يهمل قياس الفوائد الاقتصادية غير المباشرة التى تعزى إلى التعليم مثلها مثل الفوائد غير

الاقتصادية كما يوجه النقد إليه أيضا بسبب طريقة حصوله على بيانات الدخل من عينة مقطعية تعكس حالات العرض والطلب الحاضرة والماضية وتثير التشكك حول إمكانية اتخاذ المدخل كمرشد فى اتخاذ القرارات الخاصة باحتياجات المستقبل .

4- إن المشكلة العملية الأولى فى حساب معدل العائد من التعليم وخصوصا فى البلاد النامية هى مشكلة جمع الحقائق والبيانات المطلوبة والقائمة التالية تبين أهم البيانات التى تلزم لحساب معدل العائد من التعليم .

أ- بيانات عن دخول الأفراد مقسمة حسب السن والمستوى التعليمى وطول المرحلة التعليمية والمهنية والجنس والطبقة الاجتماعية والوظيفية والقدرة الطبيعية .

ب- بيانات عن المتصرف على التعليم لكل مرحلة .

ج- تقديرات عن القيمة الرأسمالية للمبانى التعليمية وتجهيزاتها لكل مرحلة .

د- بيانات عن قيمة المصروفات المدرسية وثمن الكتب والأدوات الكتابية لكل مرحلة .

ه- قيمة المنح الدراسية لكل مرحلة .

و- بيانات عن سوق العمل تتضمن نسبة البطالة ونسبة التشغيل حسب السن والجنس والمستوى التعليمى .

ز- متوسط ضريبة الدخل .

وعلى الرغم من صعوبة حساب عائد التعليم حسابا دقيقا فإن جميع الاقتصاديين يجمعون على أنه يقدم إسهاما مهما فى الاقتصاد ، ومن جهة ثانية فمقدار ما يمثل النظام التعليم هدفا من أهداف خطة التنمية فالحاجة إلى تقدير مردوده وعائده هى أقل إلحاحا طالما أنه لا يوجد أى إمكانية لاستبداله بشىء آخر.